الأنظار تتجه إلى جلسة الاستجوابات اليوم

البورصة تعود إلى المنطقة الحمراء

- بيع واسع على الشركات القيادية
- المؤشر السعري قلص خسائره في وقت «المزاد»
- الشركات الخاملة ترتفع بكميات محدودة لتؤثر على المؤشر العام

البورصة.. الصورة ضبابية

- بعض المجاميع تشهد عمليات تجميع واضحة
- شركات كانت بـ «الحد الأدنى» شهدت جني أرباح
- «إجيليتي» تتقدم وسط توقعات باستمرار الصعود

كتب المحرر الاقتصادي

عاد امس سوق الكويت الى المنطقة الحمراء بعد ان حقق ارتفاعا معقولا في جلسة اول من امس على وقع اتفاق الدول الكبرى مع ايران حول «الملف النووي»، فيما ارتفعت السيولة بشكل واضح.

وشهدت الجلسة منذ البداية حالة من التذبذب، فيما نشطت عمليات البيع على بعض الشركات القيادية التي ظلت بعيدة عن حركة التداول.

وبدأ المؤشر العام يكسر حواجز جديدة هبوطا نتيجة عمليات البيع على الشركات القيادية.

وقال المراقبون ان جلسة امس جاءت عكس التوقعات رغم ان اوضاع العديد من الشركات اعلنت عن نتائج مالية جيدة، مشيرين الى ان الخسارة ازدادت في وقت المزاد، حيث تراجعت العديد من الشركات.

واوضح المراقبون ان الانظار تتجه اليوم الى جلسة الاستجوابات وهذا ما انعكس سلبا على حركة التداولات وسط حالة من الإستياء بين المتداولين الذين يشاهدون قفزات في الاسواق العالمية، في حين سوق الكويت يتعرض إلى ضغوطات ومؤثرات داخلية.

وكان سوق الكويت ارتد في اولى جلسات الاسبوع ليحقق 33 نقطة صعودا بعدما هبط في اخر جلسة له يوم الخميس الماضي 35 نقطة على وقع التوصل الى اتفاقية وحل سلمي بين الدول الكبرى وايران بخصوص الملف النووي، وهذا ما انعش السوق واعطاه جرعة جديدة، فيما يؤكد المراقبون ان العقبة الثانية هي جلسة الاستجوابات القادمة، حيث تظل الانظار تتجه الى ما سيحصل في تلك الجلسة.

واضاف المراقبون ان عمليات شراء واسعة تركزت على الشركات الواعدة.

وقال المراقبون ان السوق سيواصل الصعود في جلسة اليوم بعد ان تعرض الى ضغوطات حادة في جلسة امس وسيحقق تقدما.

وكان سوق الكويت تراجع يوم الخميس بشكل حاد بـ 35 نقطة نتيجة عمليات البيع على الشركات القيادية التي كانت بعيدة عن حركة التداولات، وهذا مشهد جديد يشير الى عدم الاستقرار.

وفي المقابل ارتفعت السيولة بشكل لافت للانظار، اذ تجاوزت مستوى الـ 45 مليون دينار بعدما كانت تتراوح بين 25 و26 مليون دينار، لكن الارتفاع جاء نتيجة البيع على الشركات القيادية وليس الشراء.

واضاف المراقبون ان السوق عمق دائرة خسائره بانخفاض قطاع البنوك، الشركات القيادية، بينما ظلت المضاربات عنيفة على الشركات الرخيصة.

وكان سوق الكويت صعد اول من امس بشكل طفيف بعد ان دخل الدائرة الحمراء اكثر من مرة خلال جلسة التداول، وذلك بعد «عطلة القمة» الا ان المراقبين يؤكدون ان السوق يستعد لانطلاقة في حال انتهاء الضغوطات التي يشهدها وتمارسها بعض المحافظ والشركات.

واضاف المراقبون ان عمليات بيع حصلت على بعض الشركات الرخيصة في اطار مضاربات عنيفة. وكان سوق الكويت في جلسة الاحد عاد الى المنطقة الخضراء بارتفاعه 9.3 نقاط، رغم حالة التباين بين المؤشرات وحالة التذبذب التي استمرت منذ بداية الجلسة، الا انه في وقت المزاد حقق المؤشر السعري صعودا مقبولا رغم ان الاجواء السياسية مشحونة بالاستجوابات.

واكد المراقبون ان ايقاف 20 شركة لم تعلن عن نتائجها المالية عن فترة الربع الثالث خلق حالة استقرار ودفع المتداولين الى التركيز على الشراء على الشركات التي اعلنت عن نتائجها حتى وان كانت خسائرها محدودة.

وتنفس سوق الكويت الصعداء مع انتهاء الفترة القانونية المحددة للشركات للاعلان عن النتائج المالية للربع الثالث من العام الحالي، حيث في اولى جلسات الاسبوع الجاري بعد ان ظل شبح «الايقاف» يخيم على قاعة التداول طوال جلسات الاسبوع الماضي ما دفع السوق الى حالة من التذبذب والى تراجع السيولة.

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في مؤشري «السعري» بـ 37.89 نقطة و «الوزني» بـ 0.79 نقطة في حين ارتفع مؤشر «كويت 15» بواقع 2.54 نقطة. وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 31.6 مليون دينار كويتي بكمية اسهم بلغت نحو 267.2 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغت 6405 صفقات.

وجاءت اسهم شركات «ريم» و«تجاري» و«زيما» و«فنادق» و«تعليمية» الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم شركات «تمويل خليج» و«الديرة» و«ايفا» و«عقارات ك» و«منشآت» الاكثر تداولا.

«مشتركة» توقع عقدا من خلال فرعها بأبوظبي

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات «مشتركة» أنه قد تم توقيع عقد بقيمة 59.5 مليون درهم إماراتي «ما يُعادل 4.62 ملايين دينار كويتي تقريباً»، وذلك من خلال فرع الشركة بابوظبي، وهو عبارة عن القيام بتنفيذ أعمال مياني. علما بأن مدة التنفيذ قدرها 17 شهرا.

«المال»: قرار تمديد أجل سندات الشركة لم يحوز على النسبة المقررة قانونياً

أعلنت شركة المال للاستثمار «المال» أن الهيئة الموحدة لحملة السندات الشركة بقيمة 11.99 مليون دينار تقريباً قد قررت في اجتماعها المنعقد يوم الأحد الموافق 17 نوفمبر 2013 ما يلي:

أولاً: اتخاذ قرار بشأن تمديد أجل السندات:

صوت الحاضرون على هذا البند حيث جاءت نتيجة التصويت على النحو التالي:

– موافقة بنسبة 7.508 في المئة «من مالكي السندات».

– عدم موافقة بنسبة 49.175 في المئة «من مالكي السندات».

– ممتنع عن التصويت بنسبة 7.658 في المئة «من مالكي السندات».

ووفقاً لنسب التصويت السابقة فإن القرار لم يحوز على النسبة المقررة قانونياً لتمديد أجل السندات وتصبح السندات مستحقة الدفع في موعدها المحدد.

ثانياً: الموافقة على تفويض ممثل حملة السندات في اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن:

صوت الحاضرون على هذا البند حيث جاءت نتيجة التصويت على النحو التالي:

– موافقة بنسبة 56.683 في المئة «من مالكي السندات».

عمومية «الاتحاد العقارية» تقر الانسحاب الاختياري من البورصة الكويتية

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بان الجمعية العمومية غير العادية لشركة الاتحاد العقارية «الاتحاد» قد انعقدت امس الاثنين الموافق 25 نوفمبر 2013 واقرت الجمعية العمومية الانسحاب الإختياري من سوق الكويت للاوراق المالية طبقا للمادة رقم 26 من القرار رقم 3 لسنة 2011 الصادر من هيئة اسواق المال الكويتية وتفويض مجلس الادارة لاتخاذ الخطوات اللازمة.

وكان مجلس إدارة الشركة قد قرر 29 أكتوبر الماضي اتخاذ قرارا بالانسحاب من سوق الكويت للاوراق المالية وتكليف الإدارة باتخاذ الإجراء اللازم بموجب القرار رقم 3 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2011 بشان نظام الإدراج في بورصة الأوراق المالية.

أرقام قياسية لأسعار المستهلكين

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم في الكويت بمعدل 2.69 في المئة خلال أكتوبر على أساس سنوي

«كونا»: أظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين «التضخم» في الكويت بمعدل 2.69 في المئة في شهر اكتوبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2012.

وقالت الادارة في تقريرها الشهري الخاص بالتحليل الاحصائي للارقام القياسية لاسعار المستهلكين عن اكتوبر الماضي وخصت به وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان معدل التضخم في الكويت ارتفع على أساس شهري بنسبة 0.15 في المئة في اكتوبر مقارنة بسبتمبر الماضيين وذلك لارتفاع أسعار بعض المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاض بعضها الاخر.

وأضافت ان الرقم القياسي الشهري لاسعار المستهلكين شهد في اكتوبر الماضي ارتفاعا في ست من مجموعاته الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاضا في ثلاث أخرى واستقرارا في ثلاث «توزع المواد والخدمات والسلع الاكثر استهلاكا من قبل الافراد والاسر على 12 مجموعة رئيسية وفق تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض الصادر عن توصيات مكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة».

وذكرت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الاولى «الاغذية والمشروبات» ارتفع في اكتوبر بنسبة 3.54 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2012 في وقت شهدت في المجموعة ارتفاعا شهريا بنسبة 0.21 في المئة مقارنة بسبتمبر الماضي.

وبينت أن خمس مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة شهدت ارتفاعا في أسعارها القياسية على أساس شهري مقارنة بسبتمبر الماضي وهي مجموعة «الحبوب والخبز» التي ارتفعت بنسبة 0.08 في المئة و«الخضراوات الطازجة» 2.32 في المئة و«منتجات الالبان والبيض» 0.37 في المئة و«المشروبات» 0.6 في المئة و«الفواكه الطازجة» 0.64 في المئة.

وقالت «الاحصاء» ان المجموعات التي شهدت انخفاضا في أسعارها هي مجموعة «اللحوم والدواجن» التي انخفضت بنسبة 0.21 في المئة و«الاسماك والاطعمة البحرية» 1.13 في المئة و«الزيوت والدهون» 0.29 في المئة و«السكر ومنتجاته» 0.23 في المئة و«مواد غذائية اخرى» 0.22 في المئة.

- ارتفاع الأغذية والمشروبات بنسبة 3.54

وأشارت الى ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثانية «السجائر والتبغ» ارتفع في اكتوبر الماضي بنسبة 6.38 في المئة على اساس سنوي فيما ارتفعت بنسبة 0.45 في المئة على أساس شهري بينما انخفض الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثالثة «الكساء وملبوسات القدم» في اكتوبر 0.78 في المئة على اساس سنوي في حين ارتفع بنسبة 0.08 في المئة على أساس شهري.

وذكرت ان المجموعة الرئيسية الرابعة «المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة» شهدت ارتفاعا في معدل التضخم خلال اكتوبر الماضي بنسبة 4.61 في المئة على اساس سنوي في وقت سجلت المجموعة الرئيسية الخامسة «الصحة» ارتفاعا في معدل التضخم السنوي خلال اكتوبر الماضي بنسبة 0.56 في المئة بينما ارتفع الرقم القياسي لها على اساس شهري ب 0.24 في المئة.

وبينت ان المجموعة الرئيسية السادسة «النقل» سجلت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي بنسبة 0.49 في المئة خلال اكتوبر الماضي وارتفاعا في المعدل بنسبة 0.24 في المئة على أساس شهري في وقت انخفض الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية السابعة «الاتصالات» في اكتوبر بنسبة 0.3 في المئة على أساس سنوي.

وقالت «الاحصاء» ان المجموعة الرئيسية الثامنة «الترفيه والثقافة» شهدت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي بنسبة 2.87 في المئة خلال اكتوبر الماضي وارتفع هذا الرقم على أساس شهري بنسبة 1.17 في المئة. وأضافت ان معدل التضخم للمجموعات الرئيسية التاسعة «التعليم» ارتفع على أساس سنوي في اكتوبر الماضي بنسبة 1.87 في المئة في حين شهد استقرارا على اساس شهري في وقت ارتفع التضخم للمجموعة الرئيسية العاشرة «المطاعم والفنادق» على اساس سنوي خلال شهر اكتوبر الماضي 0.87 في المئة.

ويعتبر الرقم القياسي لاسعار المستهلك أداة لقياس التغير في مستويات الاسعار عموما بين فترتين قد تكون شهرية او سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس التضخم او الانكماش الاقتصادي ويمكن للدولة المقارنة من خلاله لدى اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية.

وكانت منهجية الارقام القياسية لاسعار المستهلك لسنة الاساس الجديدة 2007 استندت الى البيانات المستخلصة من 455 مصدرا من المحافظات الست في وقت ضمت سلة المستهلك الجديدة السلع والخدمات الاكثر استخداما من قبل الافراد والاسر التي تم اختيارها خلال بحث الدخل والانفاق الاسري.

«بيتك»: دورات تدريبية لموظفي الفروع في المخاطر التشغيلية وسلامة الأداء

نظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» 10 دورات تدريبية منذ العام حول ادارة المخاطر التشغيلية Operational Risk Management شملت 149 من موظفي الفروع في 120 ساعة تدريبية، تنفيذا لبرنامج مستمر لتدريبهم ودعم وتطوير قدراتهم، وتماشيا مع متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية، وتطور التشريعات المصرفية الدولية، وتاكيدا لسعي «بيتك» الدائم لوضع ممارسات متقدمة في إدارة المخاطر والخدمات المالية العالمية.

وفي مقدمته للدورات التدريبية اوضح المدير التنفيذي للمخاطر التشغيلية معتز محمد القصبي ان موظفي الفروع هم خط الدفاع الاول في استراتيجية المؤسسة للتعامل مع مخاطر التشغيل،التي اصبحت تحتل اولوية في سلم الاعمال،كون التعامل معها بما تستحقه من اهتمام وبطريقة علمية ومهنية كفيل بتحقيق اداء امن وسلس ومطمئن للموظف والعميل،يعزز مكانة المؤسسة ويقلل مخاطرها،وهو ما تستهدفه الدورات من خلال شرح نظري وتطبيقات عملية على كافة الاعمال التي تتعلق بالاداء اليومي في الفروع.

ويقوم» بيتك» بتنفيذ برنامج مستمر لتدريب الموظفين، حيث شملت الدورات التدريبية التي استمرت على مدى 7 شهور، كافة التعريفات والقوانين وأفضل الممارسات الخاصة بالمخاطر التشغيلية وما يتعلق بها من اتفاقيات دولية مثل اتفاقية بازل2، وطرق تحديدها بصورة استباقية وتقييمها وتقليل الخسائر الناجمةعنها، بهدف زيادة وعي موظفي «بيتك» بالمخاطر التشغيلية، حيث تتضمن المخاطر التشغيلية ،مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، والمخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة.

ويؤكد تنظيم مثل هذه الدورات على حرص «بيتك» المتواصل لدعم وتطوير قدرات موظفيه، للوقوف على آخر التطورات، وأبرز المستجدات في هذا المجال، الذي أصبح يحظى باهتمام ومتابعة على مختلف المستويات، وتاهيلهم وتوعيتهم بشكل دائم ودوري بالآثار الضارة للخسائر التشغيلية على أنشطة البنك ككل، وطبيعة عمل إدارة المخاطر التشغيلية، بعدما أصبحت هذه الإدارة إحدى الإدارات الرئيسية والهامة لدى كافة البنوك على المستوى الدولي. وتشمل الدورات التدريبية في هذا المجال الموظفين الجدد والعاملين في «بيتك»، حرصا على إلمام كافة الموظفين من الشريحتين بما يتعلق بالمخاطر التشغيليةواهميتها ودورها وسبل تفاديها من اجل اداء افضل وسلامة العمل وتطابقه مع المتطلبات الرقابية والحفاظ على مصلحة «بيتك» وعملائه في وقت واحد.

من الدورة التدريبية